

في البليغ غيبه ولوان رجلا طرعه وجلا من سفينة في الجواب في رجلة  
وهو لا يحسن السباحة فرسب لا يقترب منه عبد الجليل حمله به تعالى  
وعليه الدية وان ارتفع ساعة خرج ثم عرف ومات فان ابا حنيفة  
رحمه الله تعالى قال ليس فيه قصاص ولا دية غيبه ولوان رجلا اذ  
رجلا في بيت وادخل مع سباعان واغلق عليهما الباب واخذ الرجل  
السبع فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه ولو زنته حية او دابة عرف  
لم يكن فيه شيء حوا دخل الحية او العقب معها او كانت في البيت وان  
فعل ذكر بصبي فعليه الدية وقال في الحارونيات وفيها قول اخر ان  
فيها الديق غيبه رجل اقره قتل فلانا بجدة او قال بسيف ثم قال  
انما اردت غيره فاصبه درم عتده لقتل ولو قال ضربت فلانا بجدة  
فقتلته ثم قال امرت غيره فاصبه لم يقتل ذلك منه ويقتل  
غيبه وفي المتن اذا اقطع عن رجل وبقي شيء من المعلوم وقيل روح  
فقتله رجلا فلا فوج عليه لانه ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو  
على تلك الحالة ورثه بئره ولم يرث هو ابنه غيبه صفان التقيا  
صف من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين  
رجلا من الصحابة فله شركا فعليه الكفارة والدية ولا فوج عليه قتل هذا اذا  
كان المقتول في صف المسلمين ولما اذا كان في صف المشركين لا يجزئ عليه شيء  
وعمد الصبي وعظاه سوا عند ناحيته يجب الدية في الجاهلين ويكون ذلك  
في حاله في فضل وفي الزيادة الدية في فضل العمرة في العاقلة ايضا  
ولا كفارة عليه في الخطا ولا يجر الميراث والمعنوع كالصبي ولو عمره  
ان يقطع يده او يعمى عينه ففعل اطلاق عليه في وجهه غيبه

ولوان

ولو قال اقتل احمي فقتله والام وارثه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى احسن  
ان اخذ الدية من القاتل ولو قتل العبد الموهوب في بلد من بلد لم يكن  
لواحدة منهما ان يفرد بالقتل فانما اجتمعان في الدية ان يستوفي  
القتصاص قال الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني وجدت رواية انه  
بيئت لهما حق القصاص وان اجتمعا وهو اقرب الي القتل غيبه  
ويستوفي الكبر في القصاص قبل الكبر الصغير قوله هذا عند ابو حنيفة رحمه  
تعالى وقال لا ليس كبير ولاية القصاص حتى يترك الصغير لانه حق  
مترك كما اذا كان بين الكبيرين واحدهما غائب صلا لا يربعة  
رجلان مد ليخرة فوفقت عليهما فماتوا فلهما قتل واحد منهما نصف  
دية الاخر ولو مات احدهما كان غيبا فله الاخر نصف الدية رجل دفع  
الي صبي كيتا فضرب الصبي نفسه او غيره لغير ان الدافع لا يضمن  
الدافع شيئا غيبه جرم بالغ امر صبي اذ قتل رجل فقتله كما على  
عاقلة الصبي لدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر ولو ات  
بالغا امر صبي بجرم مال انسان او قتل جارية رضوان ذلك على  
الصبي ثم يرجع بذلك على الامر غيبه ولو طرد جارية انسان بشبهة  
وازال بكارتها على قول ابى يوسف ومحمد ينظر الي مهر مثلها غير بكر والى  
فقتل الكارة ايها كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر  
ولو ان صبي ارتضى بصبيته فاذهب عنه نكاحا فعليه مهر ما زال اليها  
غيبه ولو قتل الرجل عمدا وله ولي واخذ له ان يقتل القاتل  
قتصاصا سوا قاضي القصاص والقبض ويقتله بالسيف ولو اراد ان يقتل  
بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل بغيره اذ الفتاوى ما